

تقرير

«كفى» ترفض «نظام الكفالة» في حضرة المواطن شربل نحاس

ضمان الحماية الاجتماعية واللجوء إلى القضاء. والأهم من ذلك، إنشاء هيئة تنسيق وطنية للاستخدام، لا تترك التعاملات تحت رحمة غول مكاتب الاستقدام.

رغم سعادة الحاضرين بوجود نحاس بينهم، لم يخف هؤلاء قلقهم من «الفرغ» الذي سيخلفه الوزير. في فترة قصيرة بنوا أمالاً كثيرة، لكن، في الوقت عينه، يمكن الاستنتاج أن نحاس استعاد شخصيته الأساسية. كانه تحرر من عبء الوزارة، والتقل البيروقراطي الذي يشارك الصداً سكن أرجاء السرايا الحكومية، في جميع الحالات، وبمعزل عن التفاصيل السياسية المكررة، إلى حد الملل، يمكن الجزم أيضاً بأن نحاس لا يشبه الوزراء التقليديين في شيء. في شكله أولاً وفي أي شيء آخر. لا يضع ربطة عنق. لا تطارده الكاميرات، فلا يضطر إلى أدعاء الابتسام. لا يتبعه وفد مرافق فيه طبول وأبواق إنذار وسيارات مغلقة بالأسود. حتى إنه عندما وصل، أمس، إلى الأونيسكو، دخل القاعة خلصة. لم يشعر أحد به. سلم على الجميع بلا تكلف. قد يُحسب هذا مديحاً، لكن ذلك كان المشهد في الأونيسكو. إذا استثنى المشهد السياسي، المزدهم بالطوائف، لا مفر من الاعتراف بكاريزما شربل نحاس، وخصوصاً في أوساط الجمعيات. وللمناسبة، يرفض نحاس تسمية «المجتمع المدني». جميعاً مدنيون، باستثناء الجيوش. «مصادرة» المدينة على المستوى اللغوي، بالعرف، من الجمعيات، لا تروق «صديق التعاملات الأجنبية» كثيراً.

خلصت الدراسة إلى ضرورة زيادة مرونة تعاملات المنازل المهاجرات في الانتقال من عمل إلى الآخر، من دون الارتباط برب عمل يكاد يكون ريباً حقيقياً للعاملة، كما هي الحال في لبنان. يمكن تفادي هذه الأمور بمنح تأشيرات دخول للعمل، أو بتمديد التأشيرة ظرفياً، كي تجد العاملة عملاً آخر. في الدرجة الأولى يجب «فك الارتباط» المخيف بين صاحب العمل والعاملة. يجب منحهن حقهن في العيش حيث يردن. من شأن ذلك تخفيف المسؤولية المألقة المترتبة على صاحب المنزل، بيد أن غياب المحاسبة

أحمد محسن

كان حضور الوزير السابق شربل نحاس، أمس، لمشاركة جمعية «كفى» ندوتها عن إصلاح الكفالة لعمالات المنازل المهاجرات، رمزياً، بيد أنه دلّ على شيئين اثنين. أولهما، أن المؤسسات الرسمية قادرة على أن تتخطى في طموحاتها مؤسسات «المجتمع المدني» إذا توافر الشخص المناسب في الوزارة المناسبة. وثانيهما، هو أن القانون الأخير الخاص بعمالات المنازل، قبل نحاس، كان في أفضل حالاته ناقصاً. لم ير نحاس في غير إدراج العمالات في قانون العمل اللبناني سبيلاً إلى إنهاء هذا التمييز. ومن سوء حظهن، تأخر القانون لأسباب «بيروقراطية» قبل أن «يستقال» الوزير نفسه. وفي الدراسة التي عرضتها الباحثة كاتلين هامل، بتمويل من السفارة النرويجية وإشراف من جمعية «كفى»، تجد طروحات نحاس صدى واسعاً قد لا يكون مقصوداً. فتلك الدراسة تشير في مقدمتها إلى أن استثناء العمالات من قانون العمل أدى إلى تراكم ممارسات عرفية، ربطت العاملة في نهاية المطاف بصاحب عمل واحد في البلاد. يمكن هذا الأخير أن يحضر العاملة على كفالته، فتعمل في منزله آخر الأسبوع، وفي منازل الآخرين باقي الأيام، وتبقى مرتبطة به. تحصل على نصف راتبها، ويحصل هو على النصف الآخر. ومثل هذه الأشياء تحدث. لم يعد الأمر خافياً على أحد. نظام «الكفالة» ينهش عرق العمالات. كانهن من الرق. وأمام هذا الواقع،

ثمة ضرورة لزيادة مرونة انتقال عمالات المنازل من عمل إلى آخر

في الأساس لا يمنح هذا الشق أي أهمية. من سيهتم للمسؤولية ما دامت المراجع الحكومية لا تتحرك إلا في حال «فرار» عاملة من أغلال رب عملها، أو حين «تنتحر» أخرى، فتحضر القوى الأمنية وتجري تحقيقاً «فولكلورياً» لتحديد أسباب الوفاة؟ إلى ذلك، تتضمن الدراسة اقتراحات لتحسين آلية الاستقدام، خفض عدد المهاجرين،

مرة جديدة، خلال حضوره كضيف لجمعية «كفى» هذه المرة. رفض وزير العمل السابق شربل نحاس «المفردات المملوغة»: قانوناً، لا يوجد شيء اسمه كفيل للعمالات الأجنبية. هذا عرف تصافتت عوامل على تكريسه، رفضه نحاس، ولافتة دراسة «كفى» في ذلك



خلصت الدراسة إلى زيادة مرونة التعاملات في الانتقال من عمل إلى آخر (مروان طحطح)

تقرير

عيون أهالي المفقودين معلقة على «مشروع اقتراح»

ذلك. حلقة النقاش حول الطاولة المستديرة التي بدأت قرابة العاشرة صباحاً، قابلها بيان أصدره الأمين العام للمركز اللبناني لحقوق الإنسان وديع الأسمر ورأى فيه أن مشروع القانون المقترح لا يفي ضحايا الإخفاء القسري في لبنان حقهم، لافتاً إلى «أن المشروع بصيغته الغامضة محاولة جديدة لدفن ملف المعتقلين في السجون السورية». ولفت الأسمر إلى أن «القانون المقترح لا يشير من قريب أو من بعيد إلى ضحايا الإخفاء القسري في إسرائيل وفي سوريا»، مؤكداً أن «المشروع نجح حيث فشلت أجهزة القمع اللبنانية والسورية، وقدم هدايا مجانية إلى كل من يريد إسقاط هذه الجرائم في خانة المجهول». وفي الإشارة إلى ما تضمنه بيان الأسمر، تطرقت الحلواني في ختام كلمتها إلى القول إن السلطات الرسمية اعترفت بالقضية بعد 18 عاماً من المطالبة والصراخ. وسالت: «هل يجوز أن ننتهي ونختلف حول ماذا نسمي أجبنا؟ لماذا نضيع وقتنا في النقاش وننسى أنه إذا كان هناك من أحياء في عداد المفقودين فلنسرع لتحريرهم قبل موت المزيد من الأهالي». هكذا، وعلى مدى سبع ساعات، تحلق نواب ونشطاء وخبراء ومحاضرون دوليون في شؤون المفقودين والطب الشرعي والمقابر الجماعية حول الطاولة المستديرة للمركز الدولي للعدالة الانتقالية. النقاش لم ينته بعد، سيستمر لساعات مماثلة اليوم، لكن الأموال المعقودة ستبقى معلقة حتى يتحرك السياسيون أو يرضخوا لمطالب أهالي جفت دموعهم في ماقبها وهم يصرخون باسماء أبنائهم المفقودين، بحسب أهاليهم، حتى حين.

هام جداً، دون الحقوق الأساسية الأخرى والضرورية لمعالجة نهائية وكاملة للقضية». وأشار مخبير إلى أن «ما تقدم عليه يتعلق فقط بالخطوة الأولى، أي العدالة في أقسامها الثلاثة الأساسية: تحديد المسؤوليات، انزال العقوبات والتعويض». من جهتها، قدمت مستشارة شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «المركز الدولي للعدالة الانتقالية» لين معلوف، مقارنة عامة لقضية المفقودين والمختفين، عارضة للمسار التاريخي لتعامل الدولة اللبنانية مع هذه القضية. وانطلقت معلوف من الواقع الذي يعيشه ذوو المفقودين فأطلقت عليه تسمية «الحسرة المجددة التي تراوح بين التأقلم مع وفاته والتأقلم مع اختفائه»، مذكرة بمعاناة الأهالي الذين لا يمكنهم المضي قدماً حتى ولو أرادوا

اللجنة الدولية للصليب الأحمر خالد غازي عمل اللجنة في بعض الدول والنتائج التي توصلت إليها بالنسبة إلى الأشخاص المفقودين والمختفين قسراً وعرض للقانون الدولي الذي يلزم الدول التعاطي مع الموضوع بصورة جديدة والذي يوفر الحماية والمساعدة لمعرفة مصير المفقودين. أما الجلسة الثانية من النقاش فقد أدارها مقرر لجنة حقوق الإنسان النيابية النائب غسان مخبير وحملت عنوان «لبنان وحق المعرفة». قدم مخبير مجموعة من الملاحظات المبدئية التي ترتبط بخيارات تشريعية وكيفية مقارنة أزمة الإخفاء القسري، لافتاً إلى أن «مسودة الاقتراح التي بين أيدينا عن المفقودين والمختفين قسراً التي وضعتها وزارة العدل تقتصر على توفير الحق بالمعرفة، وهو أمر

«أن اقتراح مشروع قانون المفقودين والمختفين لم يكن ليرى النور لولا دعم الاتحاد الأوروبي والسفارة السويسرية في لبنان». وأعلن أن عدداً من هيئات المجتمع المدني والقضاة شاركوا في إعداد الاقتراح، إضافة إلى خبراء محليين ودوليين وفي مقدمهم المحامي نزار صاغية الذي عمل على صياغة الاقتراح وبلورته. ثم تحدث ممثل وزير العدل مسعود نهار، فإشار إلى أن مجلس الوزراء التزم في بيانه الوزاري التزاماً حاسماً حل قضية ضحايا الإخفاء القسري نهائياً عبر إنشاء هيئة وطنية. وأضاف: «تعمل وزارة العدل حالياً على صياغة مشروع مرسوم يتضمن إنشاء مثل هذه الهيئة بصلاحيات واسعة ومشاركة فعالة من جميع المعنيين بالقضية». بدوره، شرح المستشار القانوني في

من رحم المعاناة، وُلد اقتراح مشروع قانون الأشخاص المفقودين والمختفين قسراً. معاناة عمرها ثلاثون عاماً عاشتها عوائل 17415 مفقوداً، لكن ظلمة منات الليالي السابقة ستجلي إذا تسنى للاقتراح أن يصبح قانوناً

رزوان مرتضى

«ولادة أتت بعد فترة حمل ثقيلة، موجعة، مزعجة، معقدة دامت 360 شهراً. سنين طويلة ونحن نلهث بحثاً عن أحبة شرقوا مناً. حُطفوا. قتلوا...». بهذه الكلمات التي اختفت عند بعض الثغرات أطلقت رئيسة «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» وداد حلواني العنان لصرختها. قالت: «أبصر اقتراح مشروع قانون الأشخاص المفقودين والمختفين قسراً النور»، قبل أن تضيف «نهني أنفسنا». مسحة التفأل التي ميّزت كلمة حلواني انعكست على الجو العام لطاولة النقاش التي يستضيفها «المركز الدولي للعدالة الانتقالية» على مدى يومين (الجمعة والسبت)، تحت عنوان «حق المعرفة - اقتراح مشروع قانون المفقودين والمختفين قسراً»، في إطار ما سُمي «حق المفقودين وعائلاتهم في المعرفة».

رأس جلسة الافتتاح مدير المركز الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعدالة الانتقالية حبيب نصار مشيراً إلى



تصوغ وزارة العدل مشروع مرسوم لإنشاء هيئة وطنية لقضايا الاختفاء القسري (أرشيف)